اعتبار الوصف وما يترتب من آثار وأحكام في النحو العربي

د. الضبع محمد أحمد عبد الرحيم مدرس اللغويات في الكلية

المقدمة

الحمد لله رفيع الدرجات ، الناعت نفسه بجميل الصفات ، المحيط علماً بما هو فاتٍ وآت ، المقيم شواهد الاعتبار لمن عمل الصالحات ، الرافع قدر من نحاه إلى أعلى الجنات ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، شهادة تلبس قائلها الحليات ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ، ورسوله ، الذى خصه ربه بأشرف الرسالات ، صلى الله عليه ، وعلى آله وصحبه ، صلاة لا نخاف معها يوم القيامة من السيئات .

أما بعد ،،،

فإن اعتبار الوصف قاعدة ، حكمت بها العرب لنكتة ، برز أثرها فى بعض المواضع ، فأناطوا الحكم به لتلك النكتة ، وإن لم يبرز أثرها فى بعض آخر ، طرداً للباب ، فقد تجلت بوضوح فى التفريق بين المعاني المتحدة ، وتجويز ما لم يكن لولاه لم يجز ، كقولك : حيوان ناطق فى الدار ، وامتناع قولك : إنسان فى الدار ، مع أن المعنى متحد فيهما ، لأن الحكم بصحة : حيوان ناطق فى الدار ، وعدم صحة : إنسان فى الدار ، لا لأمر معنوي فيهما ؛ بل لاعتبار وصف المبتدأ فى الأول ، وعدمه فى الثانى ، إذ الموصوف مظنة الفائدة ، لما فيه من التفصيل بعد الإجمال ، إلى غير ذلك من المواضع التى ناقشها هذا البحث .

من أجل ذلك عاينت هذه القاعدة، وتتبعتها فى بطون الكتب النحوية، فوجدت فيها فائدة، ولمست فيها نفعاً، فنشأ بداخلي إيمان قوى بضرورة تحقيقها، فشمرت ساعد الجد، وقررت أن أخرجها إلى النور، حتى تتضح رؤيتها، وصورتها أمام الباحثين والدارسين.

ومما زاد فى تأكيد الدوافع لدى الباحث فى التعلق بدارسة هذه القاعدة انعدام مثل هذه الدراسة ، التى تجمع أطرافها ، وتنظم أصنافها ، زيادة على ما فى هذه القاعدة من تدقيقات ، وتحقيقات قوم ، ندين بكثير من الفضل والسبق لذكائهم وجهودهم .

وفى إطار المنهج العلمي المألوف ، قمت بدارسة هذه القاعدة على النحو الآتي :

١ – أوردت الخلاف ، والدليل ، وذكرت التوجيه ، والتعليل .

٢ – عزوت الآراء النحوية إلى أصحابها ، وخرجتها من مصادرها الأصلية ، إلا ما لم أجد له إلى ذلك سبيلاً .

٣ – علقت على بعض المواضع بالترجيح أو التضعيف ، بناء على ما تجلى أمامي من الحقائق والأدلة .

٤ – عزوت الآيات القرآنية إلى سورها ، مصحوبة بأرقامها ، وخرجت الأحاديث النبوية المستشهد بها .

٥ – عزوت معظم الشواهد الشعرية إلى قائليها ، ونسبتها إلى بحورها ، وفسرت الكلم المنبهم الغريب فيها .

٦ – رتبت المواضع التى اعتبروا فيها الوصف حسب ترتيب ابن مالك فى الخلاصة (الألفية) تيسيراً للمراجع ، والقارئ .

ثم اقتضت طبيعة هذا البحث أن يبدأ بمقدمة ، أوضح فيها الباحث أهمية هذا الموضوع ، وقيمته العلمية ، والدوافع التى دعته إلى اختياره ، والمنهج الذى سلكه فى دراسته ، والخطة التى رسمها لبناء هيكله .

ثم بتمهيد، أوضح فيه الباحث الدلالة اللغوية ، والاصطلاحية لكلمتى (اعتبار الوصف) حيث قام الباحث شارحاً ومحللاً لمصطلحات: الاعتبار، والوصف، والصفة، والنعت، كما دعته الضرورة إلى بيان معنى (الاعتبار) عند غير النحويين، أمثال المفسرين، والمحدثين، والأصوليين، بحيث تجلى بوضوح أن الاعتبار مصطلح تفسيرى، حديثى، أصولى، وإن كانت دلالته متفقة فيما بينهم، أما أنه كمصطلح، تعارف عليه النحويون، فلم يسعد بذلك، الأمر الذى دعا الباحث إلى بذل المزيد من الجهد والطاقة حتى تتبين دلالته لدى النحويين، وأخيراً قام الباحث بتحديد المراد من هذه المصطلحات.

ثم انتقل الباحث إلى الحديث عن النكتة التى لأجلها اعتبروا الوصف ، ثم خلص إلى الحديث عن المواضع التى تشكل هذه القاعدة ، ثم اهتدى الباحث اهتداء ، تمثل مضمونه فى خاتمة ، اشتملت على عدة نتائج ، ومجموعة ثمرات .

هذا .. وعلم الله إنى بذلت فى دراسة هذه القاعدة قصارى جهدى ؛ فإن أكن قد وفقت ، فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء ، وإن كانت الأخرى ، فليس لى عذر سوى أنى بذلت غاية الوسع ، وأسأل الله العلى القدير أن ينفع بما كتبت ، ويفصح عما أردت ، ويثيبنى على ما نويت ؛ فإنه – سبحانه – خير مسئول ، وأقرب مأمول .

تمهيد

لكى يتضح معنى (الاعتبار) أقدم له بالتعريف اللغوي .

الدلالة اللغوية لكلمة (اعتبار) :

هذه الكلمة مأخوذة من العبور ، والمجاوزة من شئ إلى شئ ، يقال : عبر فلان النهر عبراً وعبوراً ، قطعه من شاطئ إلى شاطئ[١] ؛ ولهذا سميت العبرة عبرة ؛ لأنها تنتقل من العين إلى الخد ، وسميت الألفاظ عبارات ، لأنها تنقل المعاني من لسان القائل إلى عقل المستمع[٢] ، كما يكون الاعتبار بمعنى : الاتعاظ ، يقال : اعتبر فلان بفلان ، أى : اتعظ[٣] ، ومنه قوله تعالى : { فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ }[٤] وقولهم : السعيد من اعتبر بغيره ، والشقى من اعتبر به غيره .

ويكون بمعنى : الاختبار ، والامتحان ، وبمعنى : الاعتداد بالشئ يقال : اعتبر فلاناً : اعتد به ، واعتبره عالماً ، عده عالماً ، وعامله كما يعامل العالم[٥] .

والاعتبار يطلق تارة ، ويراد به : مقابل الواقع ، يقال : هذا أمر اعتبارى، أى : ليس بثابت فى الواقع ، وإنما هو مبنى على الفرض والتقدير .

كما يكون الاعتبار بمعنى : الكرامة ، ومنه فى القضاء : رد الاعتبار[٦] .

الدلالة الاصطلاحية لكلمة (اعتبار) :

هذا المصطلح (الاعتبار) موجود عند أكثر من فئة من العلماء ، غير أنى وجدته بمعان متفقة ، فهو عند المفسرين يعبر عن معنى ، لا يختلف عنه عند المحدثين ، كما لا يختلف عما يدل عليه عند الأصوليين ، فالاعتبار عند المفسرين ، هو : النظر فى حقائق الأشياء ، وجهات دلالتها ، ليعرف بالنظر فيها شئ آخر من جنسها[٧] .

---

(١) انظر : لسان العرب ٤ / ٢٧٨٢ (عبر) ، والكليات ص ١٤٧ .

(٢) انظر : التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ٢٩ / ٢٨٣ .

(٣) انظر : كتاب العين ٢ / ١٢٩ ،ولسان العرب ٢ / ٢٧٨٣ (عبر) .

(٤) من الآية ٢ من سورة الحشر .

(٥) انظر : المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير ص ٢٣٢ ، والمعجم الوسيط ص ٥٨٠ .

(٦) انظر : الكليات ص ١٤٧ ، والمعجم الوسيط ص ٥٨٠ .

(٧) انظر : زاد المسير فى علم التفسير ٨ / ٢٠٦ ، والتفسير الكبير ٢٩ / ٢٨٣ .

والاعتبار عند المحدثين : أن تأتى إلى حديث لبعض الرواة ، فتعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث ، لتعرف هل شاركه فى ذلك الحديث راو غيره ، فرواه عن شيخه أم لا[١] .

وعند الأصوليين : أن تنظر فى الحكم الثابت أنه لأى معنى ثبت ، ثم تلحق نظيره به ، فتحكم عليه بحكمه[٢]. وهذا يعنى أن الاعتبار عندهم: رد الشئ إلى نظيره بأن يحكم عليه بحكمه، وهذا عين القياس، ولذا سمى الأصل الذى ترد إليه النظائر عبرة[٣].

أما الاعتبار كمصطلح نحوى، يدل على ظاهرة معينة، فشئ لم يتعارفوا عليه، ولكن النحويين شأنهم شأن غيرهم، حاولوا أن يشتقوا اصطلاحات، مما تدل عليه لغوياً، حتى تستقيم لهم قواعدهم وتطرد، إذ لابد فى كل مصطلح من وجود مناسبة، أو مشاركة، أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوى، ومدلوله الاصطلاحى، فهم -وإن لم يذكروا تعريفاً صريحاً للاعتبار- يلهجون به فى كتبهم[٤]، ويبرز هذا بوضوح فى أثناء حديثهم عن الاسم الذى لا ينصرف، وفى هذه الأثناء تفتقت ألسنتهم بمرادهم به، وبات واضحاً أنهم يعنون به هذا المعنى اللغوى، وهو: الاعتداد بالشئ، فنجد سيبويه فى موضع من كتابه يقرر أن الفعل المذكور لا يعتد به فى عمل النصب فى نحو قولك: آلسوط ضرب به زيد، وزيداً سميت به، فلا يجوز أن تنصب (السوط) أو (زيداً) بالفعل المذكور بعده، لأن هذا الفعل مشغول بالتعدى إلى ما اقتضاه، وإنما تنصبه بفعل مقدر قبله، يفسره الفعل المذكور بعده، ثم يقول مبيناً، متى يعتد بالفعل المذكور:

"وإنما تعتبره أنك لو قلت: آلسوط ضربت، فكان هذا كلاماً، ولم يكن إلا نصباً، فمن ثم جعل هذا الفعل الذى لا يظهر تفسيره تفسير ما ينتصب، فاعتبر ما أشكل عليك من هذا بذا"[٥].

---

(١) انظر : فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقى ص ١٠٥ ، وشرح نخبة الفكر فى مصطلحات أهل الأثر لابن الملا الهروى ص ٣٥٧ .

(٢) انظر : شرح تنقيح الفصول للقرافى ص ٢٩٩ ، والتعريفات ص ٣٩ ، وشرح الكوكب المنير لابن النجار ٤ / ٢١٦ ، وإرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول للشوكانى ص ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٣) انظر: حاشية الشهاب على البيضاوى ٨ / ١٧٦ .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٠٩ ، ١١٥ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٤٣٨ ، ٤٦٠ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٠٤ .

(٥) الكتاب ١ / ١٠٣ ، ١٠٤ .

من أجل ذلك نجد ابن مالك ينص صراحة على أن الوجه المعتبر في (باب الاشتغال) كون العامل المشغول عوضاً في اللفظ من العامل المضمر ، دليلاً عليه[١] .

ويقول الرضى مبيناً أثر التصغير في منع الصرف : " يعتبر الوصف العارض في التصغير ، لكونه بناء مستأنفاً ، كما اعتد بالوصف العارض في نحو : مثنى ، وثلاث ، لكونه وضعاً مستأنفاً "[٢] .

وقال أيضاً معللاً لكون (الياء) لازمة بالوضع، وليست عارضة في نحو: كراسي، وبخاتي[٣] ، ونحوهما : " لأنها ثبتت في آحادها، وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياءات في الآحاد، أي: اعتداد (الياء) في المفرد، وصوغ الجمع عليه مطرداً"[٤].

وفي إطار هذا العرض ، ومن خلال دراستي لمواضع هذه القاعدة ، نستطيع أن نتبين معنى (اعتبار الوصف) عندهم بأنه : " الاعتداد بالوصف بجعله شرطاً يترتب عليه الحكم النحوي ، ويناط به " .

الدلالة اللغوية لكلمة (الوصف)

الوصف، والصفة في الأصل مصدران (وصفت الشئ) إذا نعته بما فيه[٥]، وهذا صريح في أن الوصف، والنعت مترادفان، وقد أكثر العلماء من الفروق بينهما، ولا سيما علماء الكلام، فالوصف عندهم: كلام الواصف، كقولك: ظريف، وعالم، والصفة: هي المعنى العام القائم بذات الموصوف، نحو: طويل، وقصير، وعاقل، وأحمق، وغيرها[٦] .

ويقال: هو مأخوذ من قولهم: وصف الثوب الجسم، إذا أظهر حاله، وبين هيئته[٧].

وهذا صريح في أن الوصف، هو: الكشف، والإظهار بأن يذكر الشئ بما فيه من الأحوال والهيئات[٨].

---

[١] انظر : شرح التسهيل ٢ / ١٣٧ .

[٢] شرح الكافية ١ / ١٥٦ .

[٣] جمع البختي : الإبل الخراسانية ، تنتج من إبل عربية . انظر : كتاب العين ٤ / ٢٤١ .

[٤] شرح الكافية ١ / ٩٥ ، وانظر : ص ١١٣ ، ٤٣١ .

[٥] انظر : لسان العرب ٦ / ٤٨٥٠ (وصف) ، وتاج العروس من جواهر القاموس ٦ / ٢٦٦ .

[٦] انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٠٤ ، والتعريفات ص ٢٨٠ .

[٧] انظر : المصباح المنير ص ٣٩٣ .

[٨] انظر : : معجم علوم العربية للدكتور / محمد ألتونجي ص ٤٩٦ .

الدلالة الاصطلاحية لكلمة (الوصف)

الوصف ، والصفة ، والنعت مصطلحات مترادفة على المختار ، لكن النعت مصطلح الكوفيين ، وهما للبصريين[١] ، يقول السيوطى :

" والتعبير به (أى : النعت) اصطلاح الكوفيين ، وربما قاله البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة "[٢] .

فقد عبر سيبويه – رحمه الله – بالنعت ، وجعله عنواناً لباب من أبواب كتابه ، وهو الباب الذى ترجم له بقوله : (هذا باب مجرى النعت على المنعوت .... إلخ)[٣] كما جعل الوصف، والصفة من مرادفاته، وبنى كلامه على ذلك فى مواضع كثيرة[٤].

وللصفة إطلاقات كثيرة عند سيبويه، وبعض المتقدمين، فتطلق تارة، ويريد بها: التوكيد ، ومن ذلك قوله : " وأما قوله عز وجل : { إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا }[٥] فقد تكون (أنا) فصلاً ، وصفة "[٦].

وقال فى موضع آخر : " ولا يقع (هو) فى موضع المضمر ، الذى فى (فعل) لو قلت : فعل هو ، لم يجز إلا أن يكون صفة "[٧] . وقلده أبو العباس المبرد فى ذلك[٨] .

وتطلق تارة، ويريد بها: الاسم المشتق، أو الحال، أو التمييز[٩]، وربما أطلق البصريون الصفة على الظرف، والجار والمجرور، ومن ذلك قول الخليل: "والصفات، نحو: أمام، وقدام، وتسمى ظروفاً". وقال أيضاً: "إلى: حرف من حروف الصفات"[١٠].

---

(١) انظر : حاشية الخضرى ٢/٥١ .

(٢) الهمع نقلاً عن أبى حيان .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٤٢١ .

(٤) انظر : المصدر نفسه ١ / ٤٢٤ ، ٤٣١ ، ٤٣٤ ، ٢ / ١٢١ .

(٥) من الآية ٣٩ من سورة الكهف .

(٦) الكتاب ٢ / ٣٩٢ .

(٧) المصدر نفسه ٢ / ٣٥١ ، وانظر : ص ٣٥٩ ، ٣٨٥ .

(٨) انظر : المقتضب ٣ / ٢١ ، ٤ / ٤٢٦ .

(٩) انظر : الكتاب ٢ / ١٢١ ، ١٢٦ .

(١٠) انظر : كتاب العين ٨ / ٣٥٦ .

وإنما سميت حروف صفات ، لأنها تحدث فى الاسم صفة حادثة ، لأن (فى) عندما تقول : جلست فى الدار ، تدل على أن الدار وعاء للجلوس ، وقيل : سميت كذلك ؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من نكرات[١] .

إلا أن الثابت بنقل الثقات أن إطلاق الصفة على الظرف ، والجار والمجرور اصطلاح خاص بالكوفيين[٢] ، ولكن تلقفته أفواه بعض البصريين .

ومع أننا نجد عبارات النحويين ناطقة بأن الصفة عندهم هى النعت، نرى بعضهم يذهب إلى أن النعت يكون بالحلية، نحو: طويل، وقصير، والصفة تكون بالأفعال، نحو: ضارب، وخارج، وعلى هذا يقال للبارئ -سبحانه- موصوف، ولا يقال له: منعوت[٣].

إلا أن هذا المذهب لا يمثل بطبيعة الحال وجهة نظر النحويين، لأنهم لا يريدون بالصفة إلا النعت، والنعت: عبارة عن الاسم المشتق، أو ما هو فى تقديره من ظرف، أو مجرور، الجارى على ما قبله؛ لإفادة وصف فيه[٤]، ذلك لأن الغرض من الصفة الفرق بين المشتركين فى الاسم، وإنما يحصل الفرق بأمر عارض، وهذا كائن فى المشتقات، وما يجرى مجراها[٥]، مثل: الحلى، وهى الصفات الظاهرة، نحو: الأسود، والأزرق، وما أشبهها، والغرائز، وهى الصفات الباطنة، نحو: الشجاعة، والجبن، والأفعال، نحو: القيام، والإكرام، والمشى، والركوب، والنسب، نحو: تميمى، وهاشمى، وقرشى، وقرطبى، وما أشبه ذلك[٦] .

وبهذا التقرير يتبين أن المراد بالوصف، الذى ارتضاه الباحث موضوعاً لدراسته، هو: النعت، الذى يفيد وصفاً فيما قبله .

نكتة اعتبار الوصف

من المعلومات الأولية لدى كل دارس أن مدار الكلام العربى على حصول الفائدة ، ومن هنا اعتبر النحويون الوصف ، إذ كان الموصوف مظنة الفائدة ، فقد يحدث فى

---

(١) انظر : الهمع ٤ / ١٥٣ .

(٢) انظر : ومعانى القرآن للفراء ١ / ٢ ، ٣١ ، ٣٢ ، ١٤٦/٣ ، والأصول فى النحو ١ / ٢٠٥ ، والإنصاف ١ / ٥١ .

(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٧ .

(٤) انظر : المقرب ص ٢٤٠ ، والبسيط فى شرح جمل الزجاجى ١ / ٢٩٧ .

(٥) انظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ١ / ٤٠٤ ، والأشباه والنظائر ٢ / ١٠٩ .

(٦) انظر : البسيط ١ / ٢٩٧ .

الإسناد إليه إبهام وعموم، يترتب عليه تبادر الذهن إلى غير المراد ، فيؤتى بالوصف، كى يخصصه ، ويرفع عنه هذا الإبهام ، ويكون هذا أوقع فى النفس ، وأدعى إلى تحقيق الفائدة ، لما فيه من التفصيل بعد الإجمال ، وحينئذ يجرى التخصيص بالوصف مجرى تقييده المطلق بالصفة[١] ، وهو ما يسمونه (الصفة المخصصة) .

وقد يكون الموصوف مشتركاً مع سائر جنسه فى بعض الأوصاف ، فيؤتى بالوصف الذى يميزه ، ويوضحه ، ويزيل عنه هذا الاشتراك[٢] ، وهو ما يسمونه (الصفة الموضحة أو الكاشفة) .

وقد يراد مدحه أو ذمه ، فيؤتى بالوصف الذى يحقق ذلك ، وهو ما يسمونه (الصفة المادحة والذامة) .

والآن .. بعد أن بسطت القول فى تحديد المراد بـ (اعتبار الوصف) يجدر بى أن أذكر المواضع التى تمثل هذه القاعدة فى مجال الدراسات النحوية .

اعتبار الوصف فيما يجمع جمع مذكر سالماً

اعتبر النحويون الوصف فيما يجمع جمع مذكر سالماً، واشترطوا لاعتباره كونه لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث، ولكنه قابل لها، فإن لم يقبلها، لم يجمع هذا الجمع؛ كما إذا كان على وزن (أفعل) الذى مؤنثه (فعلاء) أو على وزن (فعلان) الذى مؤنثه (فعلى) أو على وزن صيغة تستعمل للمذكر والمؤنث، نحو: مسلم، ومسلمون، ومذنب، ومذنبون[٣] .

وإنما اعتبروا فى الوصف قبول التاء لأن عدم قبولها يبعده عن مشابهة الفعل ، وهو لم يجمع هذا الجمع إلا لتكون الواو فيه كـ (واو) الجماعة فى الفعل الذى هو أخوه فى الاشتقاق ، وفى الدلالة على الجمعية ، وإن كانت واو الفعل اسماً ، وواو الوصف حرفاً ؛ فكما تقول : الرجال يسلمون ، تقول : الرجال مسلمون[٤] .

---

(١) انظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٠٨ .

(٢) انظر : شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١ / ١٩٣ ، والكليات ص ٥٤٥ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٧٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٦ ، والكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبى الربيع ١ / ٢٨٠ ، وشرح المكودى على الألفية ص ١٢ .

(٤) انظر: اللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى ١/١١٣، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ١/٨١.

على أن الوصف المعتبر فى جمع المذكر السالم لا يقتصر على اسم الفاعل ، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة ، والصفة المشبهة ، وإنما ينسحب على المنسوب ، والمصغر، فنحو : بصرى ، ورجيل ، يقال فيهما : بصريون ، ورجيلون ، لأن النسب ، والتصغير يفيد الاسم الجامد نوعاً من الوصف ، فكأنه مشتق ، فيدخل فى حيز الصفة ، لتأوله بالمنسوب لكذا ، ولدلالة التصغير على التحقير ونحوه[١] .

وكما حمل الوصف على الفعل فى جمعه جمع مذكر سالماً ، لمشابهته له فى المعنى ، والصحة ، والإعلال ، فيصح بتصحيحه ، ويعل بإعلاله ، حمل عليه العلم ؛ لأنه وصف ، لتأويله بالمسمى دون باقى الأسماء ، نحو : زيد ، ومحمد ، يقال فيهما : الزيدون ، والمحمدون ، فلما ذهبت العلمية بسبب الجمع ، لم يبق إلا كونه مسمى باسم زيد أو محمد ، ومن ثم جاز جمعه جمع مذكر سالماً ، وجبروا التعريف الزائل منه بإلزامه (أل) لتكون عوضاً عما سلب عنه من تعريف العلمية[٢] .

اعتبار الوصف فيما يجمع بألف وتاء مزيدتين

اعتبر النحويون الوصف فيما يجمع بالألف والتاء ، واشترطوا لاعتباره كونه مؤنثاً بعلامة تأنيث ظاهرة ، سواء كان صفة لمذكر حقيقى ، نحو : رجال علامات ، أو لا، نحو: ضاربات، وحبليات، ونفساوات، واستثنوا من ذلك ما كان مؤنثاً على وزن (فعلاء) التى مذكرها (أفعل) أو على وزن (فعلى) التى مذكرها (فعلان) فلا يجمعان بالألف والتاء، كما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون ، لعدم قبوله تاء التأنيث[٣].

فإن لم يكن فى الصفة المؤنثة علامة تأنيث ظاهرة ، وكانت على خمسة أحرف أصول، جمعت بالألف والتاء، لاستكراه تكسيرها، نحو: صهصلق[٤] ، وجحمرش[٥] ، فيقال : نسوة صهصلقات ، وجحمرشات .

---

(١) انظر : حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١ / ٤٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضى ٣ /٤٤٢ ، وحاشية الخضرى ١ /٤٢ .

(٣) انظر : شرح الكافية ٣ /٤٥٨ .

(٤) الصهصلق : الشديد الصوت ، انظر : لسان العرب ١٠/٢٠٧ (صهصلق) .

(٥) الجحمرش: المرأة العجوز الكبيرة، والثقيلة السمجة، والأرنب المرضع. انظر: القاموس المحيط ٢/٢٦٤ (جحش) .

كما اعتبروا فى هذا الوصف كونه للمذكر الذى لا يعقل، سواء كان حقيقياً، نحو: خيل صافنات، أو غير حقيقى التذكير، نحو: أيام خاليات، وأشهر معلومات، وجبال راسيات، فالمفرد المنعوت، هو: يوم، وشهر، وجبل، ومفرد نعوتها، هو: خال، ومعلوم، وراس، وجمع بالألف والتاء؛ لأنه صفة لمذكر لا يعقل ، بخلاف صفة المؤنث نحو : حائض ، وطالق ، وصفة العاقل نحو: عالم ، فإنها لا تجمع هذا الجمع[١] .

ومما يلتحق بهذا الوصف مصغر مذكر ما لا يعقل ، نحو : كتيب ، ودريهم، فإنه يجمع بالألف والتاء، فيقال: كتيبات، ودريهمات ؛ لأن المصغر فيه معنى الوصف[٢].

وإنما اعتبروا فيه التذكير؛ لأنهم قصدوا الفرق بين العاقل وغيره، ولما كان غير العاقل فرع العاقل، والمؤنث فرع المذكر، ألحق الأصل بالأصل، والفرع بالفرع للمناسبة[٣] .

اعتبار الوصف فى الإخبار بظرف الزمان عن الذات

إذا كان المبتدأ ذاتا ، وأردت الإخبار عنه بالظرف ، لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان ، لأن الذات قد تكون فى مكان دون مكان ، فإذا أخبرت باستقرارها فى بعض الأمكنة، تخصصت بذلك ، فتحصل الفائدة ، كقولك : محمد عندك ؛ فـ (عندك) خبر عن (محمد) وهو مكان معلوم ، يجوز أن ينفك عنه (محمد) بأن يكون عند غيرك ، ونحو ذلك ، فإذا خصصته بـ (عندك) استفاد المخاطب بالإخبار به ما لم يكن يعلمه[٤] .

أما ظرف الزمان ، فقد ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يخبر به عن الذات مطلقاً ، ولم يعللوا هذا الأصل بأكثر من أن قالوا : إنما لم يجز ذلك ؛ لأنه لا فائدة فيه[٥] ، فلا يقال : محمد اليوم ، ولا : عمرو غدا ؛ لعدم الفائدة فى الإخبار عنها بالزمان ، لأن الذات من شأنها الاستمرار فى جميع الأزمنة على سواء ، لا اختصاص

---

(١) انظر : شرح الكافية ٣ / ٤٥٨ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١ /٨١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ١/ ١١٣ ، وارتشاف الضرب ١/٢٧٢ .

(٣) انظر : شرح الكافية ٣ / ٤٥٩ .

(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ١١٢، وشرح قطر الندى ص ١٢٠، والأشمونى بحاشية الصبان ١/٢٠٣.

(٥) انظر : الأصول فى النحو ١ / ٦٣ .

لحلولها بزمن دون زمن ، فمن المعلوم أن محمداً مستقر فى اليوم ، وأن عمراً موجود فى غد ، فلم تفد المخاطب شيئاً ليس عنده[١] ، لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم والغد ، إذ كان الزمان ، لا يتضمن واحداً دون الآخر .

ومن ثم اعتبر قوم من النحويين الوصف ، لجواز الإخبار بظرف الزمان عن الذات، لحصول الفائدة حينئذ بتخصيص الزمان بالوصف، مثل: نحن فى يوم مبارك ، ونحن فى يوم صائف ، فـ (نحن) مبتدأ ، وهو عام لصلاحيته فى نفسه لكل متكلم ، و(فى يوم مبارك) خبر ؛ لحصول الفائدة بتخصيصه بالوصف ، وهذا هو اختيار ابن الطراوة[٢] ، وجماعة[٣] ، ووافقهم ابن مالك[٤] .

فالمدار عندهم على حصول الفائدة مطلقا ، ومن إفادة الزمان وصفه ، ولذلك لا يشترط عند وجود الوصف كون المبتدأ عاماً ، فيجوز أن تقول : محمد فى زمان طاب له ؛ لوجود الفائدة بالوصف[٥] .

ومن أجل ذلك حكم هؤلاء باعتبار الوصف هنا ، وأناطوا الحكم به ، لما له من أثر فى تحقيق الغرض من الكلام ، وهو : حصول الفائدة ، وهذا هو الصواب الذى أدعيه ، والحق الذى أبتغيه .

اعتبار الوصف فى الابتداء بالنكرة

اعتبر النحويون فى الابتداء بالنكرة الوصف الذى تحصل به الفائدة ، لأن النكرة مجهولة، والإخبار عن المجهول لا يفيد، فلا تقول: رجل من الناس عندنا؛ لعدم الفائدة، بل تقول مثلاً: رجل من الكرام عندنا[٦] ، لا فرق فى ذلك بين أن يكون هذا الوصف لفظياً ، كقوله تعالى : { وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ }[٧] فإن العبد يشمل المؤمن

---

[١] انظر : الارتشاف ٢ / ٥٥ ، والكواكب الدرية ص ١٨٩ .

[٢] انظر : رأى ابن الطراوة فى البسيط ١ / ٦٠١ .

[٣] انظر :نتائج الفكر ص ٣٢٩ ، والارتشاف ٥٦/٢ ،والتصريح بمضمون التوضيح١٦٧/١ ،وحاشية الصبان١/ ٢٠٣ ،وحاشية الخضرى١/ ٩٦ .

[٤] انظر : شرح التسهيل ١ / ٣١٩ .

[٥] انظر : الكواكب الدرية ص ١٨٩ .

[٦] انظر : شرح ابن عقيل بحاشية الخضرى ١/ ٩٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٣٥ .

[٧] من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

والكافر، فلما وصف بـ (المؤمن) تخصص، فحصلت الفائدة، وصح جعله مبتدأ، ومن ثم اعتبر النحويون الوصف هنا، وأناطوا الحكم به، لنكتة التخصيص بعد العموم[١].

أو يكون تقديرياً بأن يقدر فى نظم الكلام ، كقوله تعالى : { يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ }[٢] فالواو : واو الحال ، و (طائفة) مبتدأ ، خبره ما بعده ، وجاز الابتداء بها ؛ لأنها موصوفة بصفة مقدرة كأنه قال : وطائفة من غيركم بدليل ما قبله ، والمراد بالغير ، هم المنافقون[٣] .

أو يكون معنوياً بأن لا يقدر فى الكلام ، بل يستفاد من نفس النكرة بقرينة لفظية كالتصغير فى نحو : رجيل جاءنى ؛ لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف ، فكأنك قلت : رجل صغير جاءنى ، أو قرينة حالية كالتعجب فى نحو : ما أحسن محمداً ؛ لأن معناه : شئ عظيم حسن محمداً[٤] .

واعتبر الكوفيون، ووافقهم ابن مالك فى الابتداء بالنكرة أن تكون صفة، قد خلفت موصوفها، نحو: تميمى عندى، فـ (تميمى) صفة لمحذوف، هو المبتدأ فى الحقيقة، أى: رجل تميمى، إلا أنه حذف، وأقيمت الصفة مقامه[٥] ، واستحسنه ابن عصفور[٦].

ومن هذا القبيل قوله -صلى الله عليه وسلم- (سوداء ولود خير من حسناء عقيم)[٧] أى : امرأة سوداء .

---

(١) انظر : الكواكب الدرية على متممة الآجرومية ص ١٨٢ .

(٢) من الآية ١٥٤ سورة آل عمران .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١/ ٢٩٠ .

(٤) انظر : حاشية الخضرى ١ /٩٧ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩٠ .

(٦) انظر : شرح الجمل الكبير ١ / ٣٤١ ، والمقرب ص ٨٨ .

(٧) ذكره أبو حامد الغزالى فى (الإحياء بلفظ (سوداء ولود، خير من حسناء لم تلد) أخرجه الطبرانى فى المعجم الكبير ٣٥١/١٤ برقم ١٦٣٤٨، وقال العراقى فى تخريجه : " أخرجه ابن حبان فى الضعفاء من رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، ولا يصح " ، وذكره ابن الأثير فى (النهاية) بلفظ (سوءاء ولود خير من حسناء عقيم) وقال : " السوءاء : القبيحة ، يقال : رجل أسوأ ، وامرأة سوأء، وقد يطلق على كل كلمة أو فعلة قبيحة. أخرجه الأزهرى حديثاً عن النبى صلى الله عليه وسلم، وأخرجه غيره حديثاً عن عمر" انظر: إحياء علوم الدين، وبذيله كتاب (المغنى فى تخريج ما فى الإحياء من الأخبار) للعراقى ٢٥/٢، والنهاية فى غريب الحديث والأثر ٤١٦/٢ (باب السين مع الواو).

اعتبار الوصف فى حذف المبتدأ وجوبا

اعتبر النحويون الوصف فى وجوب حذف المبتدأ ؛ فلا يحذف إلا إذا كان مخبراً عنه بصفة مقطوعة عن موصوفها ، إذ كان الأصل فى المبتدأ والخبر الثبوت ، لأن الفائدة تحصل بهما[١]، والأكثر فى كل صفة مقطوعة أن تكون لغرض المدح، كقولك: الحمد لله أهل الحمد ، برفع : أهل الحمد خبر مبتدأ محذوف وجوباً ، أى : هو أهل الحمد ، أو لغرض الذم ، كقولك : مررت بعمرو اللئيم ، برفع : اللئيم ، أو لغرض الترحم ، كقولك : مررت بمحمد المسكين ، برفع : المسكين على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره : هو المسكين ، ولذلك تعرب هذه الجملة مستأنفة ، لا محل لها من الإعراب ، وقيل : حالاً ؛ ويضعفه أنها لإنشاء المدح أو الذم أو الترحم ، والجملة الإنشائية لا تقع حالاً.

وقد تكون لغرض التشنيع، كما إذا قلت: مررت بخالد الغاصب حقى، رفع: الغاصب[٢] .

وإنما وجب فى الصفة المقطوعة فى المدح ، والذم ، والترحم حذف المبتدأ للتنبيه على شدة اتصاله بالمنعوت ، إذ كان فى الأصل صفة ، أو للإشعار بإنشاء المدح ، أو الذم ، أو الترحم ، إذ لو ظهر المبتدأ ، لم يتبين ذلك ، كما فعلوا فى النداء حين أوجبوا حذف الناصب ، لئلا يلتبس الإنشاء بالإخبار[٣] .

اعتبار الوصف فى النكرة التى تقع اسما لـ (كان)

اعتبر النحويون فى النكرة التى تقع اسماً لـ (كان) الوصف الذى تحصل به فائدة ؛ لأنها بمنزلة المبتدأ والخبر ، فلو قال قائل : كان رجل قائماً ، لم يكن فى هذا الكلام فائدة للمخاطب ، لأن المخاطب يعلم أن الدنيا لم تخل من رجل قائم ، ولكن لو قال : كان رجل من بنى فلان قائماً ؛ لكانت فى ذلك فائدة ؛ لأن المخاطب قد يجهل أن يكون من بنى فلان رجل قائم ، ولذا جاز أن يخبر عن النكرة ؛ لأن المخاطب مستفيد ما قد كان يجوز أن يجهله ، وذلك من قبل أن الرجل لما وصف بـ (من بنى فلان) تخصص،

---

(١) انظر : شرح ابن الناظم ص ١٢٠ ، وأوضح المسالك ١ / ١٢٠ .

(٢) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٤٥ .

(٣) انظر : التصريح ١ / ١٧٧ ، وحاشية الصبان ١ / ٢٢٠ ، وحاشية الخضرى ١ / ١٠٩ .

وقرب من المعرفة ، ولأجل ذلك منع النحويون أن يكون اسم (كان) نكـرة، وخبرهـا معرفة إلا إذا كانت هذه النكرة موصوفة بصفة تخصصها ، وتقربها من المعرفة[١] .

يقول سيبويه: " ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة ، ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسان حليماً أو كان رجل منطلقاً ، كنت تلبس ، لأنه لا يستنكر أن يكون فى الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ، ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيـه هذا اللبس "[٢] .

وقد جوز النحويون فى الشعر أن يكون اسم (كان) نكرة ، لأن اسمها وخبرهـا يرجعان إلى شخص واحد ، ومما جاء من ذلك قول الشاعر :

كـأن سـبيئة مـن بيـت رأس يكـون مزاجهـا عـسل ومـاء[٣]

فالعسل نكرة ، وهو اسم (كان) والمزاج معرفة ، وهو خبرها ، والذى حسنه أن العسل اسم جنس ؛ فتعريفه وتنكيره واحد فى المعنى ، ومع ذلـك قلمـا يوجـد فـى أشعارهم أن يكون اسمها نكرة ، وخبرها معرفة ، لما فيه من اللبس وانعدام الفائدة .

اعتبار الوصف فى كسر همزة (إن)

أجمعت العرب على اعتبار الصفة هنا ، واشترطوا لتأثيرها أن تقـع (إن) فـى أولها ، فحينئذ يجب كسر همزة (إن) ، فتقول : أحب رجلاً إنه فاضـل ، ولا يجـوز الفتح ؛ لأنه يؤدى إلى وصف الذات بالمصدر ، وهى لا توصف به إلا بتأويل ، وهـو ممتنع مع (إن)[٤] .

---

(١) انظر:المقتضب ٤/٨٨ ، ١٠٩ ،وعلل النحو لابن الوراق ص ٢٥٢ ، وشرح الجمل الكبير ١ / ٤٠٥ ، والكافى ٣ / ٧٥٣ ، والارتشاف ٢/٩٢ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٨ .

(٣) البيت لحسان بن ثابت من الوافر فى الديوان ص ١٣ ،والكتاب ١/ ٤٩ ، والمقتضب ٤ / ٩٢ ، وشرح المفصل ٧/٩٣ ،وشرح الكافية٤/ ١٩٠ ، ومغنى اللبيب ٢/٥٢٤ ، ٨٠٢ ، وخزانة الأدب ٩ / ٢٢٤ ، والسبيئة : الخمر المعتقة . وبيت رأس : موضع فى الأردن مشهور بتصنيع الخمر. والمزاج: الخلط ، والمعنى : كأن على أنيابها خمراً مختلطة بالماء والعسل ، شربت خصيصاً لذلك .

(٤) انظر : شرح شذور الذهب ص ٢٦٥ ، والكواكب الدرية ص ٢٥٨ ، وحاشـية الـصبان ١ / ٢٧٤ ، وحاشية الخضرى ١ / ١٣٢ .

فإن وقعت (إن) فى حشو الكلام بأن سبقها شئ من جملة الصفة ، فإنها تفتح ، نحو : مررت برجل عندى أنه فاضل ، ذلك لأنها ليست فى أول الصفة ، إذ الوصف حينئذ بالجملة ، لا بالمصدر[١] .

اعتبار الوصف فى نيابة المصدر أو الظرف عن الفاعل

اعتبر النحويون الوصف فى نيابة المصدر ، أو الظرف عن الفاعل عند حذفه ، فلا يجوز نيابتهما عنه إلا إذا كانا مختصين بصفة أو غيرها ؛ فإذا قلت مثلاً : سير سير ، أو : صيم زمن ، أو : جلس مكان ، لم تفد المخاطب شيئاً ، لأنه لا يزيد على ما يفهم من الفعل ، إذ معنى المصدر مستفاد مفهوم من معنى الفعل ، والفعل بطبيعته يدل على مطلق الزمان والمكان دلالة وضعية أو التزامية ، فمن المعلوم أن الصوم يقع فى زمن ، والجلوس لا يكون إلا فى مكان ، فلم تفد المخاطب شيئاً لم يكن يعرفه .

أما إذا وصفت المصدر أو الظرف ؛ فإنه يجوز نيابته عن الفاعل ، كما إذا قلت : سير سير شديد ، أو : صيم زمن طويل ، أو : جلس مكان حسن ، لأنه حصلت بالصفة فائدة ، لم تكن لدى المخاطب ، من قبل أن الصفة تفيد زيادة على معنى الفعل ، فحدث بها تقييد ، لإطلاق الفعل ، والمصدر ، ومن هنا جاز نيابتهما عن الفاعل ، لحصول الفائدة بالاختصاص بالصفة[٢] .

من أجل ذلك حكم النحويون باعتبار الوصف هنا ، لما له من أثر فى إبراز الفائدة، ومن ثم أناطوا الحكم به ، سواء كان هذا الوصف مذكوراً ، كما مثلت ؛ ومنه قوله تعالى: { فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ }[٣] فـ (نفخة) نائب الفاعل ، وهو مصدر، وجاز ذلك لكونه موصوفاً بـ (واحدة) أو كان مقدراً من نظم الكلام ، كما فى قوله تعالى : { فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ }[٤] أى عفو ما من أنواع العفو من جهة أخيه ، سواء صدر من كل الورثة أو بعضهم ، وإنما أعرب (شئ) مصدراً نائب الفاعل ، لا

---

[١] انظر : التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢١٦ .

[٢] انظر : الكتاب ١ / ٢٢٨ ، والمقتضب ٤ / ٥٣ ، وشرح الجمل الكبير ١ / ٥٣٦ ، والارتشاف ٢ / ١٨٨ ، وشرح قطر الندى ص ١٨٩ ، والتصريح ١ / ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

[٣] الآية ١٣ من سورة الحاقة .

[٤] من الآية ١٧٨ من سورة البقرة .

مفعولاً به ، لأن (عفا) فعل لازم ، وجعله بمعنى (ترك) ضعيف ، إذ لم يثبت في اللغة : عفا الشئ بمعنى : تركه ، وإنما الثابت : أعفى الشئ ، بمعنى : تركه[١] .

اعتبار الوصف في النيابة عن المفعول المطلق

اعتبر جمهور النحويين الوصف في النيابة عن المفعول المطلق عند حذفه ، فينصب على أنه مفعول مطلق ، وإن لم يكن مصدراً ، لدلالته عليه[٢] ؛ كقوله تعالى : { وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا } [٣] ، { وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا } [٤] وقول ابن دريد [٥]:

واشتعل المبيض في مسوده ... مثل اشتعال النار في جزل الغضا[٦]

فـ (كثيرا) ، و (رغدا) ، و (مثل) صفات لمصادر محذوفة ، إذ الأصل : اذكره ذكرا كثيرا ، وكلا أكلا رغدا ، واشتعالا مثل اشتعال النار ، فحذف المصدر ، ونابت صفته عنه ، فنصبت على المفعولية المطلقة ، هذا ما عليه الجمهور ، وجرى عليه ابن هشام في (المغنى) [٧] .

واقتصر عليه الزمخشري ، فقال : " جعله صفة مصدر محذوف أقوى في المدح ، وليس المعنى على تقدير الأمر بالأكل حال كونه رغدا ؛ فإنه لا يكون أكل الجنة إلا رغدا واسعا رافها "[٨] .

وقيد أبو البقاء نيابة الصفة عن المفعول المطلق بأن تكون مضافة إليه ، لتدل بتقديمها على المبالغة ، وقد صرح بذلك ، فقال : " ... وكذلك صفة المصدر ، إذا

---

[١] انظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوى ١ / ١٠٣ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٦٤٣ .

[٢] انظر : شرح التسهيل ٢ / ١٨١ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٨٢ ، والكواكب الدرية ص ٣٥١ .

[٣] من الآية ٤١ من سورة آل عمران .

[٤] من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

[٥] هو : محمد بن الحسن بن دريد الأزدى ، ولد في البصرة عام ٢٢٣هـ وعاش في عمان مدة ، وهو أشعر العلماء ، وأعلم الشعراء ، تقلد ديوان فارس ، فمدح آل ميكال بقصيدته المشهورة (المقصورة الدريدية) من كتبه : الجمهرة ، والاشتقاق ، توفى في بغداد عام ٣٢١هـ . انظر : وفيات الأعيان ٤/ ٣٢٣ ، وخزانة الأدب ١ / ١١٩ ، والأعلام ٦ / ٨٠ .

[٦] البيت في البحر المحيط لأبى حيان ٦ / ١٧٣ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٧٥١ .

[٧] انظر : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٢ / ٧٥٠ ، ٧٥١ .

[٨] الكشاف ١ / ١٢٠ (بتصرف) .

أضيفت إليه ، كقولك : سرت أشد السير ، لأن الصفة هى الموصوف فى المعنى ، وإنما قدمت ، لتدل على المبالغة "[١] ، وتبعه فى هذا التقييد : ابن عصفور[٢] .

والذى عليه سيبويه ، والمحققون أن هذا الوصف منصوب على الحال من مصدر الفعل المفهوم منه[٣] ، والتقدير : واذكر ربك حالة كون الذكر كثيراً ، وكلا حالة كون الأكل رغدا ، واشتعل المبيض حالة كون الاشتعال مثل اشتعال النار ، وهذا ما جرى عليه ابن هشام فى (شرح القطر)[٤] وقد احتجوا لذلك بدليلين :

أحدهما: قول العرب : سير عليه طويلا ؛ فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ، ويجعلون (طويلا) حالا منه ، ولا يقولون : سير عليه طويل (بالرفع) ولو كان (طويلا) نعتا للمصدر ، لجاز أن يقال : طويل (بالرفع) لأنه يكون حينئذ صفة للمفعول المطلق ، ومن المعلوم أنه إذا جعل نائب الفاعل المصدر ، فإن صفته تكون نائبة عنه عند حذفه ، لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق[٥] .

والثانى: أنه لا يحذف الموصوف إلا والصفة خاصة به ، فتقول : رأيت كاتبا ، أى : إنساناً كاتبا ،ولا تقول : رأيت طويلا ، أى : إنسانا طويلا ؛ لأن الكتابة خاصة بجنس الإنسان دون الطول ، والكثرة ليست خاصة بالذكر ، والرغد بمعنى السعة ، ليس خاصا بالأكل ، ومماثلة اشتعال النار فى جزل الغضا ، ليست خاصة باشتعال الشعر الأبيض فى الأسود ، فضلا عن أنه إذا حذف الموصوف ، خرج الوصف عن أن يكون وصفا ، لعدم التبعية ، فكان حالا ، إذ شأنها عدم الإتباع[٦] .

والذى أراه أن فيما احتج به سيبويه ، والمحققون من الضعف مالا يخفى ؛ لجواز أن المانع من رفع (طويلا) فى قولهم : سير عليه طويلا كراهية اجتماع مجازين ، وهما : حذف الموصوف ، وتصيير الصفة نائبا عن الفاعل على خلاف الأصل ، وهم إنما يأتون بالرفع فى صفة الأحيان ، لأنه لا يلزم عليه اجتماع مجازين ، الذى هو

---

(١) اللباب فى علل البناء والإعراب ١ / ٢٦٤ .

(٢) انظر : المقرب ص ١٦٠ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٢٢٨ ، والارتشاف ٢ / ٢٠٤ .

(٤) انظر : شرح قطر الندى ص ٢٢٦ .

(٥) انظر : مغنى اللبيب ٢ / ٧٥١ ، وشرح قطر الندى ص ٢٢٦ .

(٦) انظر : التذييل والتكميل فى شرح التسهيل لأبى حيان ٣ / ١٩١ ، ١٩٢ .

مستكره عندهم ، فيقولون : سير عليه زمن طويل ، فإذا حذفوا الزمان ، قالوا : طويلا (بالنصب) على الحال، لما ذكرت من لزوم اجتماع مجازين، وهو مستكره عندهم[١] .

ولأن التحقيق أن حذف الموصوف إنما يتوقف على وجدان الدليل ، لا على اختصاص الصفة بجنس الموصوف ، بدليل قوله تعالى : { وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ (١٠) أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ }[٢] أى : دروعا سابغات ، وإنما علم أن الموصوف المحذوف ، هو الدروع، لدلالة قوله (وألنا له الحديد) عليه ، لأنه يدل على أن تلك السابغات دروع، ولا شك أن بمقارنة (اذكر) فى قوله تعالى : (واذكر ربك كثيرا) علم الموصوف المحذوف ، وإذا كان الأمر كذلك ، فلا حاجة إلى دعوى الحالية ، لعدم الضرورة التى تدعو إلى ذلك[٣] .

ومما يقدح فى قولهم : إن (رغدا) وما معه حال مجئ نحو قولهم : اشتمل الصماء[٤] ، فالصماء صفة لمصدر محذوف ، أى : الشملة الصماء ، وليست حالا ، لتعذر الحالية ، لتعريفه[٥] .

من أجل ذلك ؛ فإنى أرى أن اعتبار الوصف فى النيابة عن المفعول المطلق ، هو الأولى ، لما فى ذلك من قوة المدح ، والمبالغة فى المعنى .

اعتبار الوصف فى نيابة اسم الإشارة مناب المفعول المطلق

اعتبر ابن مالك الوصف فى نيابة اسم الإشارة عن المفعول المطلق عند حذفه ، فذهب إلى أن اسم الإشارة إذا ناب عنه؛ فلابد من وصفه بالمصدر المشار إليه ، نحو: لآخذن ذلك الحق، وفهمت الدرس ذلك الفهم ، فـ (ذلك) فى المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر ، لوصفه بالحق والفهم ، هذا ما جرى عليه ابن مالك فى (شرح التسهيل)[٦] محتجا لذلك بتخطئة من حمل (هذى) الوارد فى قول المتنبى :

---

[١] انظر : مغنى اللبيب ٢ / ٧٥١ .

[٢] من الآية ١٠ ، ١١ من سورة سبأ ..

[٣] انظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٤ / ١٨٢٤ .

[٤] الصماء ، هى : أن يلف الثوب على بدنه جميعا ، فلا ينفتح من جهة . انظر : حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ٢ / ٢٧٩ ، وحاشية الأميرة على المغنى ٢ / ١٧٨ .

[٥] انظر : مغنى اللبيب ٢ / ٧٥١ .

[٦] انظر : شرح التسهيل ٢ / ١٨١ ، ١٨٢ .

هذى بـــرزت لنـــا فهجـــت رسيـــسا ثـــم انثنيـــت ومـــا شـــفيت نسيـــسا[١]

على أنه مفعول مطلق ، أى : برزت هذه البرزة ، فحذف الصفة ، وقدم المفعـــول المطلق ، ولم ينعت اسم الإشارة بالمصدر المشار إليه .

وهذا مخالف لما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن ذلك لا يشترط ، بـــل يجـــوز نيابة اسم الإشارة عن المصدر ، سواء أكان موصوفاً به أم لا ؛ ومثل له سيبويه بقـــول العرب : (ظننت ذاك) يشيرون به إلى الظن ، أى : ظننت ذاك الظن ؛ فـــ (ذاك) إشارة إلى الظن ،.ولم يوصف به[٢] ، وقد رد ابن هشام على ابن مالك بقول الشاعر :

يا عمرو إنك قـــد مللـــت صـــحابتى وصـــــحابتيك إخـــــال ذاك قليـــــل[٣]

ووجه الرد بهذا البيت : أن (ذاك) إشارة إلى المصدر ، الذى هو : (صـــحابتيك) ولم ينعت اسم الإشارة بالمصدر المشار إليه ، وإنما أخبر عنه بـــ (قليل) ، علـــى أن يكون (إخال) معلقا عن العمل بلام ابتداء محذوفة للـــضرورة ، أو علـــى إلغائـــه ، لتوسطه[٤] .

والذى أراه أن وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت غير واضح ؛ والذى يظهر لى أن الإشارة بـــ (ذاك) ليست إلى مفعول مطلق ، وإنما إشارة إلى الملال المفهوم مـــن

---

(١) البيت من الكامل فى الديوان ٢ / ٣٠١ ، وشرح المفصل ١ / ٣٦٣ ، والمقـــرب ص ١٩٥ ، ومغنـــى اللبيب ٢ / ٧٣٨ ، والأشمونى بحاشية الصبان ٣ / ١٣٧ ، وحاشية يس على التـــصريح ١ / ٣٢٧ . والرسيس : ابتداء الحب ، والنسيس : بقية الروح ، والمعنى : يا من ظهرت لنا فسبيتنا بجمالك ، ثـــم عدت لنا ، فزدتنا بك تعلقا . وقضيته : أن بعض النحاة لحن المتنبى فى هذا البيت من حيث إنه حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ، فكان القياس : يا هذى ؛ والسر فى امتناعهم من حذف حرف النداء مع اسم الاشارة : أن الأصل فيه : أنه موضوع لما يشار به للمخاطب إلى شئ ، فلما أخرج فى النداء عن ذلك الأصل بأن جعل مخاطبا ، وكان بين ذلك تنافر ظاهر ، احتيج إلى علامة ظاهرة ، تـــدل علـــى تغييره وجعله مخاطبا ، وهى حرف النداء . انظر : حاشية الدسوقى ٢ / ٢٦٩ ، وأجيب عن ذلـــك : بأن (هذى) مفعول مطلق ، ورده ابن مالك بأنه لا يشار إلى المصدر على طريق المفعول المطلق إلا منعوتا بذلك المصدر

(٢) انظر : الكتاب ١ / ١٢٥ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٥٠٣ ، والكافى ٣ / ٩٧١ ، والارتشاف ٢ / ٢٠٤ ، والتصريح ١ / ٣٢٧ ، وشرح ابن عقيل بحاشية الخضرى ١ / ١٨٨ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة فى مغنى اللبيب ٢ / ٧٣٨ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩٣٢ .

(٤) انظر : مغنى اللبيب ٢ / ٧٣٨ .

قوله: مللت، و(ذاك) مبتدأ، و(قليل) خبره ، و(إخال) جملة ألغى فعلها، وأتى بها بعد الجملة السابقة لبيان أن الإخبار بما تقدم عليها، نشأ عن الظن ، لا اليقين، أى: إنك قد مللت صحبتك إياى، وصحبتى إياك فيما إخاله وأظنه، وهذا الأمر قليل فى الأصحاب[١].

اعتبار الوصف فى المصدر المعرف

المصدر الذى يبين نوع عامله إما نكرة موصوفة ، نحو : جلست جلوساً حسناً ، وضربتك ضرباً أليماً ، أو معرف بـ (أل) وقضيته : أنه لا يجوز أن تدخل (أل) على المصدر ؛ فلو قلت : قام محمد القيام ، لم يكن فى هذا الكلام فائدة للمخاطب ، لأن المخاطب يعلم أن محمداً وغيره من الأشخاص لا يخلو من القيام ، فلما كان هذا يعلمه المخاطب ، لم يستفد به ، فلا يجوز التكلم به ، إذ لا فائدة فيه .

ومن أجل ذلك اعتبر النحويون الوصف هنا ، وحكموا أنه لا يجوز أن تدخل (أل) على المصدر إلا إذا وصف ؛ فإن وصف ، جاز الكلام واستقام ؛ كقولك : قام محمد القيام الحسن ، لأن المخاطب قد يجهل هذا القيام من جهة الحسن ، والقبح ، فجاز ، لأن المخاطب استفاد ما قد كان يجوز أن يعتقده ، أو يجهله[٢] .

والوصف إما لفظى ، كما مثلت ، أو تقديرى ، نحو : فهمت الفهم ، أى : الكامل على حد قولهم : زيد هو الرجل ، أى : الكامل فى الرجولية[٣] .

اعتبار الوصف فى وقوع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق

اشترط جمهور النحويين اشتقاق الحال ، لأنها فى المعنى صفة ، والصفة مشتقة أو فى معنى المشتق ، فإن كان جامداً ، تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق[٤] ، وحقق الرضى – تبعاً لابن الحاجب – أنه لا حاجة إلى هذا التكلف ، لأن الحال هو الدال على الهيئة ، ومتى وجد ما قام بهذه الفائدة ، فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا داعى إلى تكلف تأويله بالمشتق[٥] .

---

[١] انظر : حاشية الدسوقى على المغنى ٢ / ٢٦٩ .

[٢] انظر : الارتشاف ٢ / ٢٠٣ .

[٣] انظر : حاشية يس على التصريح ١ / ٣٢٤ .

[٤] انظر : شرح ابن الناظم ص ٣١٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٦٩ ، وأوضح المسالك ١ / ٣١٣ .

[٥] انظر : شرح الكافية ٢ / ٧٠ .

ومع هذا ؛ فلا شك أن الأغلب فى الحال : أن تكون مشتقة ؛ لأن المقصود منها الدلالة على الهيئة ، والدال على الهيئة حيث يكون مشتقاً أكثر فى كلامهم من غير المشتق[١] ، من هنا اعتبر النحويون الوصف ، وذهبوا إلى أن الحال تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق ، إذا كانت موصوفة[٢] ، نحو قوله تعالى : { وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (٢٧) قُرْآنًا عَرَبِيًّا }[٣] فـ (قرآناً) حال من (القرآن) وهى حال جامدة غير مؤولة بمشتق ، لوصفها بـ (عربياً) وكقوله تعالى : { فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا }[٤] فـ (بشراً)حال جامدة من فاعل (تمثل) وهو ضمير الملك ، وجاز ذلك لوصفه بـ (سويا)[٥] وهذا الإعراب مبنى على أن (تمثل) بمعنى : تشخص ، أما على أنه بمعنى : تصور؛ فـ (بشراً) منصوب بنزع الخافض، وهو (الباء) لأن التصور فى حال الملكية ، لا البشرية ، أى : فتمثل لها ببشر ، أى : تشبه به ، وتصور بصورته[٦] .

ومما تجب العناية به هنا أن هذه الصفة هى الحال فى الحقيقة ، فكأن الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال فى الحقيقة ، لمجيئه قبلها موصوفاً بها[٧] ، ولذا سمى النحويون هذه الحال الموصوفة (حالاً موطئة) أى : ممهدة لما بعدها؛ لأنها تمهد الذهن وتهيئه لما يجئ بعدها من الصفة التى لها الأهمية دون الحال ، فإن الحال فى الحقيقة ، ليست هى المقصودة ، وإنما هى مجرد وسيلة وطريق إلى الصفة التى بعدها، ولذلك نجد مكياً يقول : " إن (قرآناً) توطئة للحال ، و(عربياً) حال "[٨]. من أجل ذلك اعتبر النحويون الوصف هنا، وأناطوا الحكم به ، لنكتة برز أثرها، وهى : أن الاسم الجامد لما وصف بما يجوز أن يكون حالاً ، صلح أن يكون حالاً .

---

[١] انظر : الكواكب الدرية ص ٣٧٣ .

[٢] انظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٢٤ ، والتصريح ١ / ٣٧١ .

[٣] الآية ٢٧ ، ٢٨ من سورة الزمر .

[٤] من الآية ١٧ من سورة مريم .

[٥] انظر : الدر المصون ٤ / ٤٩٦ .

[٦] انظر : حاشية الخضرى ١ / ٢١٣ .

[٧] انظر : شرح الكافية ٢ / ٧٠ .

[٨] مشكل إعراب القرآن ٢ / ٦٣١ .

اعتبار الوصف فى مجئ الحال من النكرة

الحكم على الشئ إنما يتأتى بعد معرفته وتصوره – كما يقول علماء أصول الفقه – لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالباً[١] ، ولما كان صاحب الحال محكوما عليه بالحال ، لم يكن إلا معرفة فى الغالب ، ولا ينكر إلا عند وجود مجوز لمجئ الحال منها ، لأن ذلك المجوز يقرب النكرة من المعرفة ، فيزول منها كثير من الإبهام[٢] ، ويعد وصف النكرة واحداً من تلك المجوزات التى تقربها من المعرفة ، لذا اعتبر النحويون الوصف هنا ، وجعلوه شرطا من الشروط التى ينبغى توافرها فى ذى الحال حتى يصح مجئ الحال منه ، فإذا قلت : مررت برجل ظريف قائماً ، كان (قائماً) حالاً من (رجل) لوصفه بـ (ظريف) من قبل أن رجلا قبل الوصف نكرة عارية عن التخصيص ، فلما وصف بـ (ظريف) تخصص به ؛ ولكنه لم يتميز بعينه ، لأن التخصيص لا يبلغ درجة التعريف[٣] ، وكذا قوله تعالى : { فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ (٤) أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا }[٤] فـ (أمراً) حال من (أمر) الأول ، لتخصيصه بالوصف بـ (حكيم) أى : حال كونه مأمورا به من عندنا[٥] ؛ وكما جاء فى الحديث : (سابق رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بين الخيل ، فأتى فرس له سابقا)[٦] وأنشد النحويون شاهداً على ذلك :

نجيت يا رب نوحا واستجبت له ... فى فلك ماخر فى اليم مشحونا[٧]

فـ (مشحونا) حال من (فلك) مع أنه نكرة ؛ وجاز ذلك ، لوصفه بـ (ماخر) ولا يخفى عليك أن وجه الجواز فى هذا الموضع ، هو حصول الفائدة بالوصف ، كما

---

(١) انظر : التصريح ١ / ٣٧٥ ، والكواكب الدرية ص ٣٧٥ .

(٢) انظر : شرح الجمل الكبير ١ / ٣٣٩ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣٣١ ، وشرح الكافية ٢ / ٦١ .

(٣) انظر : مغنى اللبيب ٢ / ٥٨٧ .

(٤) الآية ٤ ، ٥ من سورة الدخان .

(٥) فى قوله: (أمراً) أوجه أخرى فى الإعراب ، وهى : أنه حال من (كل) أو من الضمير فى (حكيم) أو من فاعل (أنزلناه) أى : حال كوننا آمرين ، أو من مفعوله ، أو هو مفعول به لـ (منذرين) أو منصوب على المصدر من معنى (يفرق) أى : يؤمر ، أو هو مفعول لأجله : انظر : الدر المصون ٦ / ١١١ ، ١١٢ والتصريح ١ / ٣٧٦ ، وحاشية الخضرى ١ / ٢١٥ .

(٦) انظر : موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف ٥ / ١٩ .

(٧) البيت من البسيط ، وهو مجهول القائل فى أوضح المسالك ١ / ٣١٦ ، والتصريح ١ / ٣٧٦ ، والمقاصد النحوية ٣ / ١٤٩ .

جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة بالوصف ، كما سبق ؛ ولذا كان مجئ الحال من النكرة الموصوفة قياسياً ، كما أن الابتداء بالنكرة الموصوفة قياسى ، لأن صاحب الحال بمنزلة المبتدأ ، والحال بمنزلة الخبر[١] .

اعتبار الوصف فى النكرة التى تدخل عليها (رب)

ذهب النحويون إلى اعتبار الوصف فى مجرور (رب) النكرة ، إذا كان اسما ظاهراً ، فلا يجوز أن تقول: رب رجل ، وتسكت حتى تقول : رب رجل صالح ، وهذا الوصف يكون بالمفرد ، كما مثلت ؛ ونحو قوله صلى الله عليه وسلم: " ألا رب نفس طاعمة ناعمة فى الدنيا ، جائعة عارية يوم القيامة "[٢] وبالجملة ، إما من مبتدأ وخبر ، نحو : رب رجل أبوه عالم ، فـ (أبوه عالم) جملة من مبتدأ وخبر فى محل جر صفة لـ (رجل) وإما من فعل وفاعل ، نحو : رب رجل لقيته ، فإن (لقيته) جملة من فعل وفاعل فى محل جر صفة لـ (رجل) والعامل فى (رب رجل) محذوف ، لنيابة الصفة عنه ، تقديره : رب رجل لقيته وجدت ، كما يكون بالظرف ، نحو : رب رجل عندك ، أو بالجار والمجرور ، نحو : رب رجل فى الدار ، ولكنهم اختلفوا ؛ هل وصفه واجب أو غالب ؟

فذهب المبرد[٣] ، وابن السراج[٤] ، وأبو على الفارسى[٥] ، والعبدى ، وعزى للبصريين[٦] إلى أنه لابد للنكرة التى تدخل عليها (رب) من صفة ، واختاره من حذاق المتأخرين: ابن الشجرى[٧] وابن يعيش[٨] ، وابن الحاجب[٩] وابن عصفور[١٠]

---

[١] انظر : شرح شذور الذهب ص ٣٢٨ .

[٢] أخرجه أبو نعيم فى معرفة الصحابة ٢١ / ١٨٨ برقم ٦٤٤٣ ، وأبو عاصم فى الآحاد والمثانى ٧ / ٤٣١ برقم ٢٣٨٢ ، والقضاعى فى مسند الشهاب ٥ / ١٢٩ .

[٣] انظر : المقتضب ٢ / ٥٤ ، ٤ / ٢٨٧ .

[٤] انظر : الأصول فى النحو ١ / ٤١٧ .

[٥] انظر : الإيضاح العضدى ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

[٦] انظر : الارتشاف ٢ / ٤٥٧ ، والجنى الدانى ص ٤٥٠ .

[٧] انظر : أمالى ابن الشجرى ٣ / ٤٦ .

[٨] انظر : شرح المفصل ٨ / ٢٧ .

[٩] انظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢ / ١٥٠ .

[١٠] انظر : شرح الجمل الكبير ١ / ٥٠٣ .

والرضى[١]، وابن هشام[٢]، واحتجوا لوجوب وصف النكرة المجرورة بها من أربعة أوجه:

أحدها: أن معنى (رب) التقليل ، وكون النكرة موصوفة أبلغ فى التقليل ، لأن النكرة بلا صفة ، فيها تكثير بالشيوع والعموم ، ووصفها يحدث فيها التقليل بإخراج الخالى منه ، فوجب الوصف لذلك ، ألا ترى أن رجلا جواداً أقل من رجل وحده[٣] .

الثانى: أن وصف النكرة عوض عن حذف الفعل الذى تتعلق به ، ولا يجوز إظهاره إلا فى ضرورة الشعر ، إيجازاً واختصارا ، لدلالة ما تقدم عليه[٤] .

الثالث: لتحصل الإفادة بالنوع ، لأن الصفة تخصص الجنس المذكور أولاً ، فيصير بها نوعا[٥] .

الرابع: أن قول القائل : رب رجل عالم لقيت ، رد على من قال : ما لقيت رجلا عالما ، فلو لم يذكر الصفة ، لم يكن الجواب موافقا المجاب[٦] .

وذهب جماعة من النحويين منهم الأخفش[٧] ، والفراء[٨] ، والزجاج[٩] ، وابنا طاهر ، وخروف[١٠] إلى أن وصف مجرور (رب) غالب ، لا واجب ، فإذا كان الكلام الذى (رب) جواب عنه مصرحا به ، نحو : ما لقيت رجلا ، جاز حذف صفة مجرور (رب) لدلالة القرينة عليها ، وإن لم تكن هناك قرينة ، وجب وصف مجرور (رب) بما يفيد معنى الكلام التام ، واختار هذا المذهب : ابن مالك[١١] .

---

[١] انظر : شرح الكافية ٤ / ٣٠٠ .
[٢] انظر : مغنى اللبيب ١ / ١٥٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٤١٣ . .
[٣] انظر : شرح المفصل ٨ / ٢٨ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٨١ .
[٤] انظر : الإنصاف ٢ / ٨٣٤ .
[٥] انظر : الكواكب الدرية ص ٤٢٨ .
[٦] انظر : شرح التسهيل ٣ / ١٨١ . .
[٧] انظر : معانى القرآن ١ / ١٩٠ ، ٢ / ٦٠٢ .
[٨] لم أقف عليه فى معانى القرآن ، وانظر رأيه فى الارتشاف ٢ / ٤٥٧ .
[٩] انظر : معانى القرآن وإعرابه ٣ / ١٧٢ .
[١٠] انظر : الارتشاف ٢ / ٤٥٧ .
[١١] انظر : شرح التسهيل ٣ / ١٨٢ .

واحتج هؤلاء على أن وصف مجرورها غالب ، لا واجب من وجهين :

أحدها: أن معنى التقليل ، والتكثير ، الذى دلت عليه ، يقوم مقام وصف مجرورها[١] .

الثانى: تسوية سيبويه إياها بـ (كم)[٢] ووصف مجرور (كم) الخبرية غالب، لا لازم ؛ فكذا وصف ما سوى بها ، ومن كلامه المتضمن استغناء مجرورها عن الوصف قوله فى الباب المترجم بـ (هذا باب الجر) : " وإذا قلت : رب رجل يقول ذاك ، فقد أضفت القول إلى الرجل بـ (رب) "[٣] .

فتصريحه بكون (يقول) مضافاً إلى الرجل بـ (رب) مانع من كونه صفة ، لأن الصفة لا تضاف إلى الموصوف ؛ فـ (يقول) إذن عامل فى (رجل) بواسطة (رب) وليس صفة له .

والذى أراه أن اعتبار الوصف فى المجرور بـ (رب) هو الأولى ، لأن (رجل) من قولك : رب رجل لقيته : مبتدأ ، و (رجل) نكرة لابد لها من وصف حتى يمكن الابتداء بها ، فالجملة إذن وصف للنكرة ، وهذا المبتدأ لا خبر له ، لإفادة صفته معنى الجملة ، أو لأن الصفة أغنت عنه ، وسدت مسده[٤] .

والله أعلم

اعتبار الوصف فى إبدال النكرة من المعرفة

ذهب الكوفيون ، والبغداديون إلى اعتبار الوصف فى النكرة المبدلة من المعرفة ، فلا يجيزون إبدالها من المعرفة إلا بشرط وصفها ، واستدلوا على ذلك بأن النكرة لا تفيد فى البدل إلا أن تكون موصوفة ، فإذا قلت : مررت بمحمد رجل، لم يكن مفيداً ، إذ معلوم أن محمداً رجل، فإذا وصفته، أفاد ، كقولك : مررت بمحمد رجل صالح[٥] ، ولم يسمع شئ من بدل النكرة إلا كذلك ، كقوله تعالى : { لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ (١٥)

---

(١) انظر : الهمع ٤ / ١٧٨ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ١٥٦ ، ١٦١ .

(٣) الكتاب ١ / ٤٢١ .

(٤) انظر : شرح الكافية ٢ / ١٢٩ ، ٤ / ٢٩٩ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٣١ ، والدر المصون ٦ / ٥٤٧ .

نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ }[١] فـ (ناصية) نكرة ، وهى بدل من المعرفة (بالناصية) ذلك لأن الآية نزلت فى رجل بعينه ، وهو أبو جهل ، ثم تعلق حكمها بكل من اتصف بصفته ، فلو اقتصر على المعرفة ، لاختص الحكم به دون غيره ، ولو اقتصر على النكرة ، لخرج عن هذا الوعيد الشديد من نزلت الآية بسببه ، ولذا وجب أن تكون النكرة موصوفة ، حتى تقع بها فائدة ، وتكون بياناً لما قبلها .

وتبعهم على ذلك : الزمخشرى ، والسهيلى[٢] ، وأبو البقاء[٣] ، وابن الحاجب[٤] ، وابن أبى الربيع[٥] ، وغيرهم من المتأخرين .

يقول الزمخشرى فى أثناء تفسيره لهذه الآية الكريمة : " ... وجاز بدلها عن المعرفة ، وهى نكرة ، لأنها وصفت ، فاستقلت بفائدة "[٦] ، ولم يشترط البصريون فى إبدال النكرة من المعرفة شيئاً أكثر من أن يكون فى ذلك فائدة[٧] ، وممن ذهب إلى ذلك أبو على الفارسى ، فأجاز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة ، إذا استفيد من البدل ما ليس فى المبدل منه[٨] ، واختاره الرضى ، وقال : إنه الحق[٩] ، نحو قوله تعالى : (إنك بالواد المقدس طوى)[١٠] فـ (طوى) بدل كل من الوادى ، إذا لم يجعل (طوى) اسم الوادى ، بل كان مشتقا من الطى ؛ لأنه قدس مرتين ، فكأنه طوى بالتقديس[١١] ، وقال الشاعر :

---

(١) من الآية ١٥ ، ١٦ من سورة العلق .

(٢) انظر : نتائج الفكر ص ٢٣٢ .

(٣) انظر : اللباب ١ / ٤١٢ .

(٤) انظر : شرح الكافية ٢ / ٤٠٤ .

(٥) انظر : البسيط فى شرح جمل الزجاجى ١ / ٣٩٨ .

(٦) الكشاف ٤ / ٦١٤ .

(٧) انظر : شرح الجمل الكبير ١ / ٢٨٦ .

(٨) انظر : الحجة فى علل القراءات السبع ١ / ١١١ .

(٩) انظر : شرح الكافية ٢ / ٤٠٥ .

(١٠) من الآية ١٢ من سورة طه .

(١١) ويجوز أن يكون (طوى) عطف بيان على (الوادى) ، أو مرفوعا على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أو منصوبا على أنه مفعول لفعل مضمر ، تقديره : أعنى . انظر : الدر المصون ٥ / ١٠ .

فـــلا وأبيـــك خيـــر منـــك إنـــى ليـــــؤذينى الـــــتحمحم والـــــصهيل[١]

فأبدل (خير) وهو نكرة بدل كل من قوله : (أبيك) وهو معرفة ، من غيـر أن يوصف ، وقال الآخر :

إنـــا وجـــدنا بنـــى جـــلان كلهـــم كـــساعد الـــضب لا طـــول ولا قـــصر[٢]

فإن قوله : لا طول ولا قصر نكرة ، وهما بدل من (ســاعد الــضب) ومعنــى الطول وما عطف عليه موجود فى (ساعد الضب) فاستفيد فى البدل مـــا لـــيس فـــى المبدل منه ، فجاز ترك وصف النكرة .

فإن لم تفد النكرة إلا ما أفادته المعرفة ، لم يجز البدل ، نحـــو : مـــررت بمحمـــد رجل ، لأنه يكون إبهاما بعد التفسير ، ولا فائدة فيه[٣] .

والذى يظهر لى أن مذهب الكوفيين ، ومن وافقهم الناطق باعتبار الوصـــف فـــى إبدال النكرة من المعرفة ، هو الأقرب إلى الصواب ؛ ذلك لأنه لا يمكن حصول الفائدة من غير وجود الوصف ؛ لأنها هى فى المعنى ، بل يكون ذلك إبهاما بعد التفسير ، أما ما أنشده البصريون من قوله :

فـــلا وأبيـــك خيـــر منـــك إنـــى ..... البيـــــــــــــت

وقوله :

كساعد الضب لا طـــول ولا قـــصر ..... البيـــــــــــــت

---

(١) البيت لشمير بن الحارث ، من الوافر ، وهو فى المقرب ص ٢٦٩ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص٥٨١، وشرح الكافية ٤٠٠/٢، وخزانة الأدب ١٧٩/٥ والكاف فى (أبيك)، و (منك) مكسورة، وهى خطاب للمرأة التى لامت الشاعر فى حبه الشديد للخيل. والتحمحم:يقال:حمحم الفرس وتحمحـــم، إذا صوت لطلب العلف، والصهيل: صوت الفرس مطلقا، فهو من باب عطف العام على الخاص.
والمعنى : يقسم الشاعر مؤكداً تعلقه الشديد بالخيل ، فيوضح أنه يؤذيه عدم سماع حمحمتها وصهيلها .

(٢) البيت من البسيط ، وهو مجهول القائل فى شـــرح الكافيـــة ٢ / ٤٠٥ ، وخزانـــة الأدب ٥ / ١٨٣ ، والساعد : ذراع اليد ، والمعنى : أن بنى جلان متساوون فى فضيلة رشق السهام ، لا يرتفـــع أحـــدهم على الآخر فيها ، ولا ينحط عنه ، وهم فى ذلك كساعد الضب ، إذ جميع أفراد ساعده على مقـــدار معين خلقة .

(٣) انظر : شرح الكافية ٢ / ٤٠٦ .

فيؤول على تقدير الموصوف ، أى : فلا وأبيك رجل خير منك ، وكساعد الضب لا ذى طول ، ولا ذى قصر ، غاية ما فيه أنه حذف الموصوف ، وبقيت صفته ، لأن البدل إذا لم يكن جامداً ، قدر الموصوف ، ومع اعتبار الموصوف يكون البدل جاريا على القاعدة ، وهى أنه إذا كان البدل نكرة من معرفة، وجب وصفها[١] .

ومما يقطع بصحة مذهب الكوفيين ، ومن وافقهم إجازة سيبويه : هذا زيد رجل منطلق[٢] ، فـ (رجل) نكرة مبدلة من معرفة .

والله أعلم .

اعتبار الوصف فى المنادى المفرد العلم

من المقرر لدى النحويين أن العلم المفرد إذا نودى، وجب بناؤه على الضم، نحو: يا زيد ، فإذا وصف بـ (ابن) أو (ابنة) مضافة إلى علم ، ولم يفصل بين المنادى ، و (ابن) أو (ابنة) جاز ضمه ، وفتحه[٣] ، نحو : يا زيد بن على، ويا فاطمة ابنة محمد ، فـ (زيد) ، و (فاطمة) منادى ، يجوز فيه البناء على الضم على الأصل، ويجوز فيه الفتح ، إتباعا لفتحة (ابن) أو (ابنة) لأن الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين[٤] ، وضمه مقدر عليه ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الإتباع ، و(ابن) و (ابنة) صفته ، منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، لأنه مضاف ، فإذا تحققت هذه الشروط ، فالمختار فتح المنادى ، لكثرة وقوعه جامعا لها ، فخففوه لفظا بفتحه ، لأن الكثرة مناسبة للتخفيف ، وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة فى الأصل ، لكونه مفعولا به ، وخففوه خطا بحذف ألف (ابن)[٥].

فالملاحظ أن المعتبر فى كل ما ذكرت لفظ (ابن) و (ابنة) ولهذا كان الحكم المذكور متعلقا بشرط كونهما صفة للعلم الذى قبلهما ، فلو جعل بدلا ، أو عطف بيان ، أو منادى ، أو مفعولا بفعل مقدر ، تعين الضم[٦] .

---

(١) انظر : شرح الكافية ٢ / ٤٠٠ ، وخزانة الأدب ٥ / ١٨٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٨٦ .

(٣) انظر : شرح ابن الناظم ص ٥٦٧ ، ٥٦٩ ، والتصريح ٢ / ١٦٩ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ٣ / ١٤١ ، وحاشية الخضرى ٢ / ٧٤ .

(٥) انظر : شرح الكافية ١ / ٣٣٧ .

(٦) انظر : الأشمونى بحاشية الصبان ٣ / ١٤٢ .

ولا أثر للوصف بـ (بنت) عند جمهور العرب[١] ؛ فنحو : يا هند بنت عمرو ، فإنه يتعين فى المنادى البناء على الضم ، ويمتنع الفتح ، لتعذر الإتباع ، لأن بينهما حاجزاً حصيناً ، وهو تحرك (الباء) الموحدة ، ومثل الوصف بـ (بنت) الوصف بـ (بنى) تصغير (ابن) والوصف بالعم والعمة ونحوهما ، مثل : يا زيد بنى على، ويا صفية عمة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فإنه يجب فى المنادى البناء على الضم ، ويمتنع الفتح[٢] .

اعتبار الوصف فى نداء (أى)

اعتبر العرب الوصف فى نداء (أى) على ما اقتضته حكمة لغتهم ، وصحيح أقيستهم ، فإذا كانت منادى ، فلابد من وصفها باسم مبدوء بـ (أل) واجب الرفع[٣] ، نحو قوله تعالى : { يَا أَيُّهَا النَّاسُ }[٤] وقوله تعالى : { يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ }[٥] فـ (أى) ، و (أية) مبنيان على الضم ، لكون كل منهما منادى مفردا ، نكرة مقصودة ، و (ها) حرف تنبيه لازم للفظ (أى)، و (أية) ليكون عوضا عما فاتها من الإضافة، و (الناس) ، و (النفس) صفة لـ (أى) و (أية) مرفوعان على التبعية وجوبا ، مراعاة للفظ (أى) ، و (أية) .

وقد توصف بموصول ، نحو قوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ }[٦] أو باسم إشارة عاريا من كاف الخطاب ، نحو : يا أيهذا أقبل .

ومما تجب العناية به أن المنادى فى الأصل هو الوصف، إذ هو المقصود بالنداء، وإنما أتى بـ (أى) توصلا إلى نداء ما فيه (أل) لأنهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء ، و (أل) ومن هنا لم يجز نصبه عند الجمهور[٧] ، ووقع اختيارهم

---

(١) انظر : أوضح المسالك ٢ / ١٠ .

(٢) انظر : التصريح ٢ / ١٧٠ ، والكواكب الدرية ص ٣٣٥ .

(٣) انظر : شرح الكافية ١ / ٣٣٩ ، والتصريح ٢ / ١٧٥ ، وحاشية الخضرى ٢ / ٦٠ .

(٤) أول سورة النساء ، وأول سورة الحج ، ومن الآية ٣٣ من سورة السجدة ، ومن الآية ٥ ، ١٥ من سورة فاطر ، ومن الآية ١٣ من سورة الحجرات .

(٥) الآية ٢٧ من سورة الفجر .

(٦) من الآية ٦ من سورة الحجر .

(٧) انظر : أمالى ابن الشجرى ٣ / ٤٤ ، وشرح المكودى على الألفية ص ١٥١ ، والأشمونى بحاشية الصبان ٣ / ١٥٠ .

عليها دون غيرها ؛ لأنها اسم معرب فيه إبهام وعموم ، يصلح لكل شئ[١] ، ولأجل هذا الإبهام والعموم ، وجب فى النداء تخصيصها بالصفة ، ليكون عوضا عما فاتها من التخصيص بالإضافة قبل النداء ، إذ كانت لا تستعمل بدون مخصص[٢] .

وإنما لم يجز فى صفتها إلا الرفع ، لأنها صفة ، لا يجوز الوقف دونها[٣] ، فهى المقصودة بالنداء ، كما قلت ، وقد أوضح ما قلته سيبويه فى الباب المترجم بـ (هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا ، ولا يقع فى موقعه غير المفرد) حيث قال: " وذلك قولك ، يا أيها الرجل ، ويا أيها الرجلان ، ويا أيها المرأتان ، فـ (أى) ههنا فيما زعم الخليل – رحمه الله – كقولك : يا هذا ، والرجل وصف له ، كما يكون وصفا لـ (هذا) . وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع ؛ لأنك لا تستطيع أن تقول : يا أى ، ولا يا أيها وتسكت ، لأنه مبهم يلزمه التفسير ، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد ، كأنك قلت : يا رجل "[٤] .

اعتبار الوصف فى نداء اسم الإشارة

اعتبر النحويون الوصف فى نداء اسم الإشارة ، فلا ينادى بدون أن يوصف بما فيه (أل) فجرى فى ذلك مجرى (أى) وفى وجوب رفع وصفه[٥] ، نحو قولك : يا هذا الرجل ، ويا هذه المرأة ؛ فإن المراد نداء الرجل ، والمرأة ، وإنما أتيت باسم الإشارة توصلا لندائهما ، ولذا وجب رفع وصفهما مراعاة للضم المقدر فى اسم الإشارة ، ولأنهما المقصودان بالنداء ، والمنادى المفرد لا ينصب[٦] .

وإنما وجب وصف اسم الإشارة بما فيه (أل) لأنه مبهم الذات ، وإبهامه لا يرفع بمبهم آخر مثله ، لأنه أيضا مبهم ، فكان الأليق بالحكمة أن يرفع إبهامه بما هو متعين فى نفسه ، وهو مصحوب (أل)[٧] .

---

(١) انظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ١ / ٣٣٧ .

(٢) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٧٦ .

(٣) انظر : أمالى ابن الشجرى ٣ / ٤٤ .

(٤) الكتاب ٢ / ١٨٨ .

(٥) انظر : شرح المكودى على الألفية ص ١٥١ ، وحاشية الخضرى ٢ / ٦٠ .

(٦) انظر : الأشمونى بحاشية الصبان ٣ / ١٥٣ .

(٧) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٣٨ .

اعتبار الوصف فى نصب (أى) على الاختصاص

اعتبر النحويون الوصف فى المنصوب على الاختصاص بلفظ (أى) فإذا كان الاسم المنصوب على الاختصاص ، هو لفظ (أى) فى التذكير ، أو (أية) فى التأنيث؛ فلابد من وصفها باسم مبدوء بـ (أل) وأن يكون هذا الوصف لازم الرفع[١]، نحو : أنا أفعل كذا أيها الرجل ، ونحو : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، فكلمة (أى) أو (أية) مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب لفعل محذوف وجوبا ، تقديره مثلا : أخص ، و (ها) حرف تنبيه مبنى على السكون ، و (الرجل) أو (العصابة) نعت مرفوع وجوبا ، وضمته ضمة إتباع ، لا ضمة إعراب ؛ فليس له محل من الإعراب مطلقا مع أنه تابع للفظ (أى) و (أية) وإن كانتا منصوبتين محلا ، وجملة الاختصاص فى محل نصب على الحال ، والتقدير : أنا أفعل كذا مخصوصا من بين الرجال ، واللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب[٢].

اعتبار الوصف فى منع الصرف

اعتبر النحويون الصفة فى منع الصرف ، واشترطوا لاعتبارها وتأثيرها أمرين :

أحدهما: أن تكون أصلية، أى: غير عارضة، فلو كانت الكلمة غير صفة فى الأصل، وجب صرفها[٣]، نحو: أرنب، وأربع؛ فإنك تصرفهما، لطرآن الوصفية عليهما، إذ (أرنب) وصف بمعنى: ذليل، وهو فى الأصل اسم لهذا الحيوان المعروف ، فهذا ونحوه يصرف إلغاء لوصفيته الطارئة ، بل (أربع) أحق بالصرف ، فهو مع كونه ليس صفة فى الأصل، وإنما هو اسم عدد، فإن مؤنثه يكون بتاء التأنيث ، فتقول : صمت أياماً أربعة، ولذا لا يؤثر ذلك فى منعه من الصرف، فتقول: هذا رجل أرنب ، ورأيت رجلا أرنبا ، ومررت برجل أرنب ، كما تقول : مررت بنسوة أربع[٤] .

هذا بخلاف ما إذا كانت الكلمة فى الأصل صفة ، نحو : أدهم ، وأسود ، وأبطح فإنها فى الأصل صفات لكل ما فيه دهمة ، أو سواد ، أو انبطاح ، وهو الاتساع ، ثم

---

[١] انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ٦٢ .

[٢] انظر : شرح شذور الذهب ص ٢٨٧ .

[٣] انظر : شرح قطر الندى ص ٣١٧ ، وحاشية الخضرى ٢ / ٩٨ .

[٤] انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ١٢٥ .

اختصت بالقيد ، والحية ، والمكان المتسع ، حتى صارت اسما لها ، فلا يؤثر ذلك ، وتظل الصفة ممنوعة من الصرف ، نظراً إلى أصلها[١] .

الثاني : أن لا يكون تأنيثها بالتاء ، نحو : أفضل ، وأحمر ، وسكران ، وعطشان[٢] ، فإن مؤنثاتها : فضلى ، وحمراء ، وسكرى ، وعطشى ، لا : أفضلة ، ولا : أحمرة ، ولا : سكرانة ، ولا : عطشانة ، ولذا منعت من الصرف للصفة ووزن الفعل ، وللصفة وزيادة الألف والنون .

فإن كان مؤنثها بتاء التأنيث ، انصرف قطعا ، نحو : ندمان ، لأن مؤنثه : ندمانة، هذا إذا كان (ندمان) بمعنى: نديم من المنادمة في الشراب ، أى : جالسه على الشراب ، أما إذا كان بمعنى النادم من الندم ، فغير منصرف اتفاقا ، لوجود الشرط ، لأن مؤنثه حينئذ : ندمى ، لا : ندمانة[٣] .

واعلم أن الصفة لا تكفى وحدها لمنع الاسم من الصرف ، بل لابد أن تكون مع ثلاثة أشياء :

الأول : مع وزن الفعل ، بشرط أن تكون على وزن (أفعل) غالباً ، نحو: أفضل، وأحمر ، وأبطح ، وأحمر ؛ فإنها ممنوعة من الصرف للصفة ووزن الفعل.

الثاني: مع الألف والنون الزائدتين، بشرط أن تكون الصفة على وزن (فعلان) نحو: سكران، وعطشان، وغضبان؛ فإنها ممنوعة من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون .

الثالث: مع العدل[٤] ، ويتحقق ذلك فى أسماء العدد المصوغة على وزن (فعال) أو (مفعل) من الواحد إلى العشرة ، وهى معدولة عن ألفاظ العدد الأصلية المكررة ، نحو : أحاد ، ومثنى ، وثلاث ، ورباع ، فالمانع لها من الصرف عند سيبويه والجمهور : العدل ، والصفة ،

---

(١) انظر : الكواكب الدرية ص ١٠٠ .

(٢) انظر : شرح شذور الذهب ص ٥٩٠ .

(٣) انظر : الكواكب الدرية ص ١٠٠ .

(٤) وهو : تحويل الاسم من حالة إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلى لغير قلب ، أو تخفيف ، أو إلحاق ، أو معنى زائد . انظر : حاشية الخضرى ٢ / ٩٩ .

قال تعالى { أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ }[١] فـ (مثنى) وما بعده صفة لـ (أجنحة) وهى ممنوعة من الصرف للعدل عن العدد المكرر ، والصفة الأصلية ، إذ المعنى – والله أعلم – أولى أجنحة اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، وكذا سائرها[٢] .

ومن الممنوع من الصرف للعدل والصفة كلمة (أخر) نحو: مررت بنسوة أخر، فـ(أخر) صفة لنسوة، وهو مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف للعدل والصفة، وإلى اعتبار العدل والوصف، أشار ابن مالك بقوله:

ومنع عدل مع وصف معتبر ... فى لفظ مثنى وثلاث وأخر[٣]

اعتبار الوصف فيما وطئ به من خبر أو صفة أو حال

اعتبر النحويون الوصف فيما جعل تمهيداً ، وتوطئة لغيره ، والتوطئة تكون بالخبر ، أو بالصفة ، أو بالحال[٤]، فالخبر الموطئ ، هو : الذى لا يفيد بانفراده عما بعده[٥] ،مثل (زجل) فى قولك : محمد رجل صالح ، لو اقتصرت عليه، لم تحصل بالإخبار به فائدة ، وإنما أتيت به لأجل كونه موصوفا بـ (صالح) إذن فالمقصود هنا الصفة وحدها ، متوصل إليها بالخبر ،ولذا كانت فائدته مقرونة بصفته ،وكان ذكر الخبر قبلها تمهيداً ، وتوطئة لها ، وكأنه زيادة فى الكلام .

وقد جاء مثله فى القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى { بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ}[٦] فـ (تفتنون) صفة لـ (قوم) وهو اسم غيبة؛ كما ترى، فكان قياسه أن يأتى بـ (الياء) وفاقا له، ولكنه جاء وفق المبتدأ، الذى هو (أنتم) فى الخطاب، ولو اقتصر على قوله: بل أنتم قوم، لما حصلت بهذا الخبر فائدة، وهذا دليل قاطع على أن هذا الوصف، لا ينبغى أن يقطع عما قبله، لأنه المقصود، وأن هذا الخبر ما هو إلا وصلة لذلك الوصف، ومما يزيد ذلك قوة ووضوحاً أن هذا قد جاء فى الشعر لغير ضرورة، كقوله:

---

[١] أول سورة فاطر .

[٢] انظر : شرح قطر الندى ص ٣١٦ .

[٣] الألفية فى النحو والصرف ص ٥٥ .

[٤] انظر : مغنى اللبيب ٢ / ٦٧٣ .

[٥] انظر : أمالى ابن الشجرى ٣ / ٢٢٣ .

[٦] من الآية ٤٧ من سورة النمل .

أأكـرم مـن ليلـى علـى فتبتغـى به الجـاه أم كنـت امـرءاً لا أطيعهـا[١]

فانظر – أيها القارئ الكريم – كيف أعاد من (أطيعها) ضمير متكلم ، ولم يعـد ضمير غائب ، وفاقا لامرئ ، أليس هذا دليلاً مع دليل القرآن الكريم على أن الفائدة من هذا الخبر مقرونة ومعلقة بصفته ؟

ومن التوطئة بالصفة قولك: مررت برجل رجل صالح ، فـ (رجل) الثانى نعت للأول، لجواز النعت بالاسم الجامد، إذا وصف، وكقولهم: ألا ماء ماءً بارداً ، فـ (ماء) الثانى نعت للأول، وتكرير النكرة توطئة للنعت ، ولذا سمى (نعتاً موطئا)[٢].

يقول سيبويه شارحاً ومعرباً لهذا المثال:"وإن كررت الاسم،فصار وصفاً،فأنت فيه بالخيار ، إن شئت نونت،وإن شئت لم تنون ،وذلك قولك:لا ماء ماءً بارداً ،ولا ماء ماء بارداً ،ولا يكون (بارداً) إلا منونا؛لأنه وصف ثان"[٣].

وكذا الأمر فى الحال الموطئة ، إذ هى اسم جامد موصوف بصفة ، هـذه الـصفة هى الحال فى الحقيقة، كقولك: جاءنى محمد رجلا بهيا ، فالمقصود هنا الصفة وحدها، والحال قبلها مجرد وسيلة إلى التوصل لهذه الصفة ، ولذلك تسمى (حالاً موطئـة)[٤] وقد أشرت إلى ذلك فيما سبق بما يغنى عن الإعادة هنا .

---

(١) البيت للمجنون ، أو عبد الله بن الدمينة ، أو إبراهيم بن العباس الصولى ، وهو من الطويل فى أمـالى ابن الشجرى ٣ / ٢٢٤ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٦٧٣ ، وحاشية الدسوقى على المغنى ٢ / ٢٢٠ وفيها أن هذا البيت للصمة .

(٢) انظر : أوضح المسالك ١ / ٢٠٣ ، والتصريح ١ / ٢٤٣ ، وحاشية الخضرى ١ / ١٤٦ .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٨٩ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضى ٢ / ٦٩ .

خاتمة البحث

وبعد هذا العرض لأهم المسائل التى تفرعت عن هذه القاعدة ، أستطيع القول :

١- أن اعتبار الوصف قاعدة مهمة من قواعد نحونا العربى للآثار المترتبة عليه .

٢- أن الاعتبار اصطلاح خاص بالمفسرين ، والمحدثين ، والأصوليين ، اعتبروا فيه مجرد الدلالة على إلحاق الشئ بنظائره، ليحكم عليه بحكمها أما عند النحويين ، فليست له دلالة اصطلاحية .

٣- أن معنى (اعتبار الوصف) : الاعتداد به بحيث يكون الحكم النحوى منوطاً به ، ولذا فإنى أقترح إضافة (الاعتبار) إلى جملة المصطلحات النحوية .

٤- برز أثر اعتبار الوصف فى بعض المواضع، متمثلاً فى التخصيص ، والتوضيح ، اللذين تحصل بهما الفائدة .

٥- أن بعض البصريين اتكأ على مصطلحات الكوفيين ، وبنوا كلامهم على ذلك فى مصنفاتهم .

٦- أن اعتبار الوصف جعل الابتداء بالنكرة ، ومجئ الحال منها أمراً قياسياً بعد أن كان ممتنعا .

٧- أن اعتبار الوصف فى النيابة عن المفعول المطلق عند حذفه ، هو الأولى ؛ لما فى ذلك من قوة المدح ، والمبالغة فى المعنى .

٨- أن اعتبار الوصف فى المجرور بـ (رب) إذا كان اسماً ظاهراً ، هو الأولى ؛ لأسباب ذكرت فى موضعها .

٩- أن اعتبار الوصف فى إبدال النكرة من المعرفة ، وهو ما ذهب إليه الكوفيون ، هو الأولى ، لتوقف حصول الفائدة على وجود الوصف .

وآخر دعواى أن الحمد لله رب العالمين

ثبت أهم المصادر ، والمراجع

١. القرآن الكريم ، المنزل به الروح الأمين .

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق الدكتور/ مصطفى النماس – المكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .

٣. الأصول فى النحو لابن السراج ، تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

٤. أمالى ابن الشجرى ، تحقيق الدكتور/ محمود الطناحى – مكتبة الخانجى بالقاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

٥. الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى – تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا بيروت ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .

٦. أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوى – دار البيان العربى – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٢م .

٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق الدكتور / إميل يعقوب – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

٨. البسيط فى شرح جمل الزجاج لابن أبى الربيع، تحقيق الدكتور/ عياد عيد الثبيتى– دار الغرب الإسلامى – بيروت ١٩٨٦م .

٩. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى – دار الفكر (بدون).

١٠. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ، تحقيق / أساتذة من جامعة الأزهر – دار السلام الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .

١١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادى ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن سليمان ، القاهرة ، عام ١٩٧٩م .

١٢.حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل – مطبعة الحلبى – الطبعة الأخيرة عام ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م .

١٣.حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب – مطبعة المشهد الحسينى (بدون) .

١٤.حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابى الحلبى (بدون) .

١٥.حاشية يس على التصريح بمضمون التوضيح – دار الفكر (بدون) .

١٦.خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادى ، تحقيق / عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى – الطبعة الثالثة عام ١٩٨٩م .

١٧.الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى، تحقيق/ على محمد معوض وآخرين –دار الكتب العلمية– بيرون لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٤م .

١٨.شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق/ عبد الحميد السيد – دار الجيل – بيروت (بدون).

١٩.شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق الدكتور/محمد بدوى المختون وآخر – مطبعة هجر – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٢٠.شرح الجمل الكبير لابن عصفور ، تحقيق / صاحب أبو جناح بغداد ١٩٨٢م .

٢١.شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام ، تحقيق / عبد الغنى الدقر – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

٢٢.شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، تحقيق / محيى الدين عبد الحميد – الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م .

٢٣.شرح كافية ابن الحاجب للرضى، تحقيق/ إميل يعقوب – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

٢٤.شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبى (بدون) وطبعة دار الكتب العلمية بيروت ، تحقيق الدكتور / إميل يعقوب الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .

٢٥.شرح المكودى على الألفية –مطبعة الحلبى– الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م.

٢٦.كتاب سيبويه ، تحقيق / عبد السلام هارون – دار الكتب العلمية – الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

٢٧.كتاب العين للخليل بن أحمد ، تحقيق / مهدى المخزومى وآخر – دار الرشيد بالعراق عام ١٩٨١م .

٢٨.الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشرى – شرح/ يوسف الحماوى – مكتبة مصر (بدون) .

٢٩.الكليات ، لأبى البقاء الكفوى ، تحقيق الدكتور / عدنان درويش ، ومحمد المصرى ، وزارة الثقافة – دمشق ١٩٨٢م

٣٠.الكواكب الدرية على متممة الآجرومية للحطاب –دار الفكر– ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٣١.اللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى – تحقيق / غازى مختار طليمات – دار الفكر – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

٣٢.لسان العرب لابن منظور المصرى – طبعة دار المعارف (بدون) .

٣٣.المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للفيومى – دار الحديث – بالقاهرة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

٣٤.مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق / محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

٣٥.المقتضب لأبى العباس المبرد ، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩هـ .

٣٦.المقرب لابن عصفور، تحقيق/ أحمد عبد الستار الجوارى وآخر– مطبعة العانى – بغداد (بدون) .

٣٧.نتائج الفكر فى النحو لأبى زيد السهيلى ، تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود ، وآخر – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .

٣٨.همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطى – تحقيق / عبد العال سالم مكرم – عالم الكتب ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .